ونقول « اصبح لها » قضية لبنانية ، ليس للقول بأن الصراع السياسي ـ الطبقي في لبنان لم يبدأ الاّ على اساس الموقف من المقاومة ؛ وانما للقول بأن هذا الصراع الذي كان دائراً منذ انتصار الرأسمالية الكومبرادورية في لبنان ، والذي كان من بين أوجهه الصراع حول طبيعة الحكم وحول العلاقات العربية والاحلاف الاستعمارية والموقف من المعركة العربية ضد الكيان الصهيوني ، هذا الصراع كانت فيه القوى الحاكمة تنجح في شل فعالية الطرف المعادي (الجماهير الشعبية المدعومة من حركة التحرر العربية) وكانت تنجح في كل مرة بتطويق ذيول الانتفاضات والانفجارات على اختلافها ، محولة النزاع الى نزاع بين كتل وزعامات طائفية لا تلبث ان تضع ميثاقاً في ما بينها ، مكملاً للميثاق الطائفي المعقود في العام ١٩٤٣ ، فيجري اقتسام المغانم وتتجدد حياة الصيغة الطائفية الحضارية ، ويعطي الفريق « الماروني » في هذا التوازن الفوقي المزيد من الامتيازات ومن القدرة على التحكم ، وذلك لقاء تنازلات معينة يعطيها للدول العربية ، أو حتى للقضية الفلسطينية ، شرط ألا تمس هذه التنازلات أي شيء أساسي ، وأن يظل الحكم قادراً على زيادة دوره في دعم المخطط الامبريالي ضد الشعوب العربية .

هذه « اللعبة » من التوازن لم تعد قوى النظام قادرة على تكرارها بالسهولة نفسها ؛ فقد انكشفت انكشافاً كاملاً في ضوء ما حصل في لبنان والمنطقة بعد قيام العمل الفدائي الفلسطيني ، وخصوصاً بعد حرب حزيران١٩٦٧ . لذا كان الاستقطاب الشعبي والسياسي ضخماً الى درجة فاجأت القوى الرجعية وجعلتها تعجل في خطواتها الانتحارية حتى تحل ازمتها على حساب وجود البلد ووحدته ، وحتى تحول الصراع ، ما أمكن ، الى صراع شبه عنصري بين لبناني وفلسطيني (وهو النهج الذي سلكته الرجعية الاردنية في « ايلول الاسود ») والى نزاع طائفي (على النحو الذي حصل في ارلندا وقبرص من نزاعات تحولت الى صدام طائفي ، أو على النحو الذي يستعيد ويكرر تجارب سابقة حصلت في لبنان ولا سيما في القرن التاسع عشر) .

ولقد برزت أزمة الاعلام الانعزالي بصورة واضحة في النظر الى هذا الاستقطاب الطبقي ـ السياسي ـ الوطني لدعم المقاومة الفلسطينية. وحدث ذلك في وقت لم تعد فيه القوى الرجعية الحاكمة وغير الحاكمة قادرة على « دعم » القضية الفلسطينية والعربية بواسطة الاذاعة والتلفزيون والبيانات الوزارية المتتالية لقاء انتزاع دعم عربي فعلي لامتيازاتها ، ولنشاطها الهادف الى تقليص العمل الفدائي ومحاصرة الوجود الوطني اللبناني ـ الفلسطيني . لم تعد تنفع بيانات رؤساء الجمهورية اللبنانية « والدبلوماسية اللبنانية في العالم » ، ولا سائر الهيئات السياسية والاعلامية ، في اقناع الرأي العام العربي بأن لبنان الرسمي يؤيد القضية الفلسطينية ولكنه لا يحتمل وجود العمل الفلسطيني المسلح على أرضه ، أو بأن على العرب ان يعملوا « لمنع تدخل » الفلسطينيين في الشؤون اللبنانية الداخلية (مع العلم بأن البورجوازية اللبنانية تدخلت ، منذ عام ١٩٤٨ ، في شؤون الفلسطينيين ، من خلال انظمتها وأجهزة قمعها « وجزمة » الشرطي على رقاب اهالي المخيمات ، كما تدخلت في شؤونهم عندما قامت بتشغيل عشرات الآلوف منهم في المرافق والمصانع والحقول ، بأبخس الأجور وبدون اية ضمانات ومع ما يلزم من الاهانات الدائمة ، وتدخلت مرة ثالثة عندما ذبحت هؤلاء العمال والكادحين الذين شيدوا لها قصورها ومراكز بذخها) .